

المدونة الكبرى

في الرجل يغتصب الرجل عبدا فيجنى عنده أو يرتهن عبدا فيعييره قلت رأيت أن غصني رجل عبدا فجنى عنده جناية ثم رده علي وفي رقبتة الجناية قال ما سمعت من مالك فيه شيئا إلا أنني أرى أن سيد العبد مخير أن أحب أن يسلمه ويأخذ قيمته من الغاصب فذلك له وإن أحب أن يفتكه بدية الجناية فذلك له ولا يتبع الغاصب من ذلك بشيء مما دفعه فيه قال سحنون قال أشهب أن افتكه السيد إليه رجع على الغاصب بالأقل من قيمة العبد أو جنايته قال سحنون وقول بن القاسم أحسن وهو أحب إلي قلت رأيت لو أنني ارتهنت من رجل عبدا فأعرتة رجلا بغير أمر الراهن فمات العبد عند المعار أضمن المرتهن قيمته أم لا قال أن لم يعط في عمل استعمله المستعير فيه فلا ضمان على واحد منهما وإذا مات من أمر ☐ فلا ضمان عليهما لا على المرتهن ولا على المستعير قلت لم أو ليس هذا المرتهن عاصيا حين أعار العبد بغير أمر سيده قال لا قلت تحفظه عن مالك أن المرتهن لو استودعه رجلا بغير أمر الراهن لم يضمن قال لا وهو رأيي إلا أن يكون الذي استودعه أو استعاره استعمله عملا أو بعثه مبعثا يعط في مثله فيضمن قال سحنون إذا عطب عند المستعير ضمنه لأنه متعد كان العمل مما يعط فيه أولا يعط فيه في الرجل يرهن أمته ولها زوج أيجوز أن يطأها أو بزوج أمته وقد رهنها قبل ذلك أو يرهن جارية عبده قلت رأيت لو أنني ارتهنت جارية لها زوج أكون لي أن أمنع زوجها من الوطء في قول مالك قال قال مالك ليس له أن يمنع زوجها من الوطء قال وقال مالك رأيت لو باعها أكون للمشتري أن يمنع زوجها من الوطء أي ليس له أن يمنعه فكذا المرتهن قال وقال مالك ولو أن رجلا رهن جارية عبد له لم يكن لسيدها